وزير التربية يصدر قراراً خاصاً بلائحة معادلة الدرجات العلمية بعد الثانوية الصادرة من الخارج

أصدر وزير التربية ووزير التعليم العالي الاستاذ الدكتور حامد العازمي القرار الوزاري رقم 17 للعام 2019 والخاص بلائحة معادلات الدرجات العلمية ما بعد الثانوية العامة الصادرة من خارج الكويت.

وأوضح الوزير العازمي في تصريح صحفي أمس أن صدور اللائحة الأولى لمعادلة الدرجات العلمية هو من أهم إنجازات وزارة التعليم العالي لضبط مخرجات جودة التعليم العالي وتنظيم أسس المعادلة للدرجات العلمية الصادرة من خارج الكويت.

وأكد بأن اللائحة وضعت الأسس العامة والشروط المطلوبة لمعادلة الدرجات العلمية والشروط الخاصة بالمؤسسات التعليمية المانحة للدرجات العلمية مضيفا بان لائحة القرار حددت كذلك

د. حامد العازمي

اختصاصات لجنة معادلة الدرجات العلمية ما بعد الثانوية والغرض من معادلة الدرجات العلمية.

وأثنى العازمي على الجهود المبذولة من قبل قطاع البعثات والمعادلات والعلاقات الثقافية والقطاع القانوني بقيادة وكيل وزارة التعليم العالي لدراسة كافة القرارات المنظمة لمعادلة الشهادات العلمية منذ تأسيس الوزارة وحتى تاريخه.

ولفت إلى أنه يتم إعداد اللائحة بما يتواءم وأحدث المستجدات من البرامج التعليمية مع مراعاة ضمان جودة مخرجات التعليم العالي تحقيقا للمصلحة العامة لأبنائنا الطلبة وللوطن.

وأشار الى أن الوزارة مستمرة في العمل لإصلاح جودة مخرجات التعليم العالي تماشيا مع رؤية صاحب السمو أمير البلاد 2035 بالاستثمار في رأس مال بشري إبداعي وذلك من خلال تحفيز الطلبة للالتحاق بأفضل الجامعات العالمية مبينا أن هذا أفضل استثمار يخدم مصلحة الوطن وهو الهدف الذي تعمل به الوزارة في مساعيها الحالية .

رئيس المركز زار وزير الشؤون الاجتماعية وأهداه أحدث إصداراته

الخراز: جهود مركز «فنار» واضحة في حفظ وتأريخ أعمال الكويت الإنسانية

أهدى مركز الكويت لتوثيق العمل الإنساني "فنار" وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز مجموعة من أحدث إصدارات المركز من الكتب التوثيقية ومجلة فنار الدورية المتخصصة بتوثيق العمل الإنساني.

جاء ذلك خلال زيارة رئيس المركز د. خالد الشطي لوزارة الشؤون الاجتماعية، بهدف التعريف بمركز "فنار" والدور المناط به في توثيق العمل التطوعي والخيري الكويتي، باعتباره واحد من أوائل المراكز المتخصصة في هذا المجال، وإهداء أحدث الإصدارات وهو كتاب "العمل التطوعي الكويتي في أربعة قرون".

وأشاد الخراز بجهود "فنار" الحثيثة في مجال حفظ أعمال الكويت الإنسانية الموجهة للداخل والخارج وتأريخها وهو دور ليس بالهين ويحتاج إلى تضافر الجهود للاضطلاع به.

وقال الخراز إن الكويت بلد الإنسانية وسمو أميرها قائد العمل الإنساني تعلمنا منه أن نسير على نهجه في هذا المجال وبالتالي نحن بحاجة إلى توثيق كل ما تقوم به الكويت من جهود ومساعدات إنسانية على المستوى الرسمي أو الشعبي أو المجتمع المدني، وهو الدور الذي يقوم به مركز "فنار".

وأعرب الخراز عن فخره بكافة مؤسسات العمل الخيري والتطوعي الكويتية لما لها من بصمة واضحة وثرية في رفع راية الكويت عالية بين الأمم بعد سعيها الدائم في تقديم مساعداتها في أقصى بقاع الأرض من باب مسئوليتها وواجبها الإنساني، متمنيا التوفيق لـ"فنار" وشاكرا الجهود القائمين عليه.

من جانبه أعرب رئيس مركز "فنار" د. خالد الشطي عن سعادته باللقاء المثمر مع وزير الشؤون، وتلمس منه اهتمامه بالعمل الخيري والتطوعي وتقديم الدعم من قبل الوزارة لمؤازرة ومعاونة مؤسساته جميعا، ما يؤكد تلاقي الجهود الحكومية بالأنشطة الأهلية في خدمة الإنسانية.

وشكر الشطي الخراز على حسن اللقاء وكرم الضيافة، كما شكر بدوره وكيل وزارة الشؤون بالإنابة الوكيل المساعد للتنمية المجتمعية هناء الهاجري لسعيها الدائم في دعم ومساندة جمعيات ومؤسسات النفع العام لمساعدتها على القيام بدورها وحرصها على الاجتماع والالتقاء بممثليها وسماع وجهات نظرهم ومقترحاتهم التي من شأنها إثراء وتنمية قطاع التنمية الاجتماعية في الكويت.

د. خالد الشطي مهديا كتاب "العمل التطوعي الكويتي في أربعة قرون" للوزير سعد الخراز

«ديوان المحاسبة» يستضيف رئيس غرفة الحسابات في أذربيجان

يستضيف ديوان المحاسبة رئيس غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان فوجار جولمامادوف والوفد المرافق له، وذلك في زيارة رسمية للديوان خلال الفترة من 12 إلى 13 فبراير الجاري بهدف توسيع أفق ومجالات التعاون المشترك وتعزيز العلاقات الثنائية، بالإضافة إلى تبادل الخبرات والتجارب في مجال الرقابة والتدقيق، وبحث آليات وسبل تطوير المهارات المهنية، وذلك من خلال تجديد توقيع اتفاقية التعاون الثنائية بين كلا الجهازين وإعداد خطة عمل للسنوات 2020–2023.

وقالت مراقب بإدارة التدريب والعلاقات الدولية هبة العوضي أن برنامج الزيارة سيتضمن تقديم مجموعة من العروض التقديمية من قبل ديوان المحاسبة، حيث تشتمل العروض على موضوعات حول نظام إدارة التدقيق المعمول

هبة العوضي

به في الديوان، وكذلك عرض تقديمي حول خطة التدريب السنوية لديوان المحاسبة.

وأضافت أن جدول أعمال الزيارة يشتمل على عرض تقديمي يتناول دور تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق، وعرض مرئي لفريق عمل نشر الثقافة المعرفية، بالإضافة إلى عرض تقديمي حول تقرير المواطن 2018.

وأفادت العوضي أن الوفد الزائر سيستعرض عرضا تقديميا حول غرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان والأنشطة والعمليات التي تم عقدها، بالإضافة إلى التعاون الرقابي مع الاتحاد الأوروبي ومشروع التوأمة الذي يعقد في غرفة الحسابات وتغطية لعناصره.

وأكدت أن علاقة ديوان المحاسبة بغرفة الحسابات بجمهورية أذربيجان تعد علاقة وثيقة بدأت منذ توقيعهما لاتفاقية التعاون الثنائية عام 2006 بهدف تعزيز علاقات الانتفاع المتبادل، وتطبيقا لأهداف ومبادئ المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا (الأنتوساي) والمنظمة الآسيوية لأجهزة الرقابة العليا (الأسوساي) وانطلاقا من الرغبة في تعزيز فعالية الرقابة المالية للدولة.

القشعان كرّم الوفد الطلابي المشارك برحلة الطلبة المتميزين بوحدة الدراسات الآسيوية

د. حمود القشعان مع المكرمين

قام عميد كلية العلوم الإجتماعية بجامعة الكويت أ.د.حمود القشعان بتكريم الوفد الطلابي المشارك برحلة الطلبة المتميزين بوحدة الدراسات الآسيوية، والذين زاروا مدينة كوانزو في جمهورية الصين الشعبية في الفترة من 19 –25 يناير الماضي، وهم كلا من الطالب خالد الردعان والطالب عبدالله الرشيدي والطالب مبارك الجدي والطالب حمد السالم، وذلك بحضور رئيس وحدة الدراسات الآسيوية الإستاذة سحر العلي.

«البيئة» و«الأبحاث» يوقعان عقدين خاصين بالرمال الزاحفة والملوثات العضوية

شهاب الدين: «التقدم العلمي» تولي الدراسات والمبادرات البيئية اهتماماً كبيراً

وقعت مؤسسة الكويت للتقدم العلمي مع معهد الكويت للأبحاث العلمية عقدين لمشروعين بحثيين للهيئة العامة للبيئة الأول عن (إدارة مخاطر الرمال الزاحفة وتآكل الشواطئ في الساحل الشمالي لجون الكويت بمنطقة غضي) والثاني عن (تطوير خطة التنفيذ الوطنية الكويتية بشأن اتفاقية استوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة).

وأكد المدير العام للمؤسسة الدكتور عدنان شهاب الدين أمس حرص المؤسسة على إيلاء الدراسات والمبادرات البيئية اهتماما كبيرا ضمن خطتها الاستراتيجية (2017–2021).

وأضاف شهاب الدين في كلمة له خلال حفل استضافته المؤسسة بمناسبة التوقيع ان المؤسسة تمول هذين المشروعين البحثيين المهمين للكويت باعتبارهما من الأولويات الوطنية.

وأوضح أن المؤسسة مولت في السنوات الخمس الأخيرة 35 مشروعا ودراسة بيئية بقيمة بلغت نحو مليوني دينار كويتي ركزت على موضوعات بيئية عدة لاسيما التصحر وجودة الهواء وتلوث المياه والصحة البيئية والتنوع الحيوي.

وذكر أن موضوعي هذين المشروعين يندرجان ضمن مواضيع التحديات البيئية التي تواجهها الكويت وتحتاج إلى دراسات بحثية لمعالجتها والتصدي لها مشيرا الى ان المشروع الأول يهدف إلى تقييم المخاطر في الساحل الشمالي لجون الكويت لحماية المنشآت المزمع إقامتها في تلك المنطقة نظرا لوجود نشاطات ريحية ومائية فيها فضلا عن حياة فطرية عامرة.

وأشار إلى أن المشروع الثاني يهدف إلى تقييم شامل للملوثات العضوية الثابتة والمدرجة ضمن اتفاقية استوكهولم ووضع خطط وطنية لتنفيذها مبينا ان هذه الاتفاقية هي معاهدة بيئية دولية وقعت عام 2001 وتهدف إلى التخلص أو الحد من إنتاج واستخدام الملوثات العضوية الثابتة.

وأعرب عن سعادته لتزامن توقيع هذين العقدين مع احتفالات البلاد بالأعياد الوطنية مستذكرا بهذه المناسبة الجهود المبذولة لإخماد الحرائق النفطية التي أشعلها جنود الاحتلال الغاشم وما تعرضت له الكويت من أضرار بيئية جسيمة.

من جانبه أشاد المدير العام للهيئة العامة للبيئة ورئيس مجلس ادارتها الشيخ عبدالله الأحمد على هامش حفل التوقيع بالتعاون المثمر بين الهيئة والمؤسسة والمعهد مبينا ان هذا التعاون سيؤتي ثماره عند الانتهاء من المشروعين المهمين على المستويين المحلي والدولي.

وقال الشيخ عبدالله الأحمد إن مشروع معالجة المشاكل البيئية للساحل الشمالي من جون الكويت وبالتحديد في منطقة بر (غضي) يعتبر من المشاريع الوطنية التي ستضع حدا لمعالجة المخاطر الناجمة عن الرمال الزاحفة والسيول الفجائية وتآكل الشواطئ نتيجة حركة المد والجزر. وأضاف أن لمشروع إعداد الإطار العام لخطة التنفيذ الوطنية الكويتية لإدارة الملوثات العضوية الثابتة والمشمولة في اتفاقية استوكهولم بعدا دوليا يتمثل بالوفاء بالتزامات الكويت نحو الاتفاقية.

وذكر أن هيئة البيئة تعتمد بشكل أساسي على البحوث العلمية المحكمة في اقتراح أفضل الحلول وأنسبها والتي تعتمد على أفضل التقنيات العلمية المتاحة لحل المشاكل التي تتعرض لها البيئة الكويتية.

وأعرب عن فخر الهيئة بالتعاون القائم مع مؤسسة التقدم العلمي في تمويل الاحتياجات البيئية من البحوث والدراسات العلمية مشيدا بجهود معهد الكويت للأبحاث العلمية في تنفيذ الدراسات البيئية المتنوعة.

من جهتها قالت المدير العام للمعهد الدكتورة سميرة السيد عمر إن توقيع عقد مشروع تنفيذ متطلبات اتفاقية استوكهولم حول الملوثات العضوية الثابتة جاء بهدف إعداد خطة وطنية تنفيذية خاصة بالاتفاقية وتحقيق أهدافها المتمثلة في إزالة الأخطار الناتجة عن الملوثات العضوية الثابتة مشيرة الى ان مدة المشروع 24 شهرا بميزانية تقدر ب 288100 دينار كويتي (مايعادل 950 ألف دولار امريكي).

وأضافت الدكتورة السيد عمر أن الكويت تحتضن المركز الإقليمي لدول غرب آسيا لتنفيذ اتفاقية استوكهولم ومقره في معهد الأبحاث مبينة انه يعمل كحلقة وصل بين الدول العربية في آسيا والأمانة العامة للاتفاقية في مقرها بجنيف لمتابعة تنفيذها.

الشيخ عبد الله الأحمد وشهاب الدين والسيد عمر خلال توقيع العقدين

جانب من الحضور

◆ الأحمد: «البيئة» تعتمد بشكل أساسي على البحوث العلمية المحكمة في اقتراح أفضل الحلول

تتمات

جلسة عاصفة

من النائب شعيب المويزري لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك من جدول الأعمال جاء بناء على تصويت أغلبية النواب بالموافقة على تقرير لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

وأضاف الغانم: "الحمد لله انتهينا من قوانين ما بين أمس واليوم واتفاقية" مشيرا إلى أنه تمت مناقشة تقرير اللجنة التشريعية واستمعنا لوجهات نظر مختلفة، وأي نائب بالتأكيد يختلف مع بعضها ويتفق مع البعض الآخر، وبالنهاية العملية الديمقراطية هي عبارة عن تصويت ورأي أغلبية المجلس".

وذكر الغانم أن نتيجة التصويت على رفع الاستجواب بناء على تقرير لجنة الشؤون التشريعية الذي أوضح بأن الاستجواب غير دستوري، وكان 41 مع التقرير و 16 مع عدم الموافقة و 3 لم يدلوا بأصواتهم وانسحاب 3 .

وأكد الغانم أن هذا القرار ليس فقط لـ 41 نائبا الموجودين بالمجلس إنما يشكل أغلبية نيابية.

وأضاف أن أغلبية النواب كانوا مع رفع الاستجواب والجميع أدلى بدلوه وقد يكون هناك حدة في وجهة نظر البعض والواجب تقبلها، لكن الأمر الذي لا يمكن أن أقبل به داخل قاعة عبد الله السالم هو الإساءة لأشخاص سواء كانوا مستشارين في المجلس وأعتذر منهم، وكون الشخص غير كويتي فهذا لا يعني أن يسمح للإساءة له أو لأسمه وأقول للمستشار الذي تمت الإساءة له اعذرنا فالعضو الذي تكلم عنك لا يمثل إلا نفسه ولا يمثل أخلاق مجلس الأمة ولا أخلاقنا ككويتيين".

«الداخلية»

بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة والقوانين المعدلة له وبناء على القرار الوزاري رقم (94 لسنة 2019) بدعوة الناخبين لانتخابات التكميلية الأعضاء مجلس الأمة في الدائرتين الانتخابيتين الثانية والثالثة المنشور في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) ملحق العدد رقم (1430) الصادرة أمس.

وأوضح البيان أنه يشترط في من يريد ترشيح نفسه أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون ويكون اسمه مدرجا في أحد جداول الانتخاب وألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة.

وأضاف أن من الشروط أيضا أن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها وألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو بالأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره كما يحرم من الانتخابات كل من أدين بحكم نهائي في جريمة المساس بالذات الالهية او الأنبياء او الذات الأميرية.

أكد عزمها

وأشاد بجهود وتضحيات دول الجوار لاستضافة أبناء الشعب السوري وتوفير كل السبل لضمان الحفاظ على كرامة هؤلاء اللاجئين والنازحين.

وأضاف أن الكويت قامت من خلال عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن بإصدار القرار 2401 والذي ينص على وقف الأعمال القتالية في سورية دون تأخير مدة 30 يوما بهدف حماية أرواح المدنيين وإيصال الاحتياجات الإنسانية بشكل فوري. كما ينص القرار على إنهاء الحصار على المناطق السكنية ومطالبة جميع الأطراف بتيسير المرور الآمن دون أية عراقيل للعاملين في المجالين الطبي والإنساني والسعي إلى جانب الدول الأعضاء لاعتماد قرار 2449 الخاص باستمرار إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود والذي يعد خطوة مهمة لضمان استمرار المساعدات الإنسانية في سورية.

وجدد الهين التأكيد أن الكويت عملت على استيفاء كامل تعهداتها لإغاثة الشعب السوري والبالغ قيمتها 6ر1 مليار دولار منها مبلغ 300 مليون دولار وبواقع 100 مليون دولار لكل عام ما بين عامي 2016 و 2018.

وتابع أن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي يقومان بتوقيع مذكرات تفاهم مع الدول المستضيفة للاجئين السوريين في المشاريع الصحية والتعليمية والعمل مستمر على دراسة وتلبية مناشدات الأجهزة والوكالات الدولية الإنسانية التي لديها أنشطة و تواجد في سورية و دول الجوار. ودعا الى مواصلة الجهود والمساعي الدولية والإقليمية لمعالجة جذور الصراع السوري وبانتهاج مسار دبلوماسي يحفظ لسورية وحدتها وأمنها واستقرارها مؤكدا دعم الكويت لجهود المبعوث الدولي الجديد لسوريا بما يحقق آمال الشعب السوري بالعيش الحر والكريم.